جريمة جنديرس/عفرين في ليلة نوروز:
القصة الكاملة

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

أيار/مايو 2023

جريمة جنديرس/عفرين في ليلة نوروز: القصة الكاملة

جاء مقتل أربعة مدنيين كرد من عائلة واحدة كجزء من هجوم أوسع استهدف السكان في عفرين منذ احتلالها في *2018*

1. ملخص تنفيذي:

مساء 20 آذار/مارس 2023، أطلق ثلاثة عناصر من فصيل "جيش الشرقية" المنضوي تحت لواء "حركة التحرير والبناء" التابعة للجيش الوطني السوري/المعارض، النار على أفراد عائلة كردية، لإشعالهم النار في حي صلاح الدين ببلدة جنديرس، بريف منطقة عفرين، احتفالاً برأس السنة الكردية، نوروز. قتلت نيران العناصر المدعومة من تركيا أربعة أفراد، وأصابت الخامس بجروح خطرة.

والضحايا الأربعة هم الإخوة: فرح الدين عثمان وابنه محمد، ونظمي عثمان ومحمد عثمان. توفي الأخير خلال فترة لاحقة من تلك الليلة، فيما قتل الأفراد الثلاثة الآخرون مباشرةً أمام منزلهم جراء الرصاصات التي أصابتهم في مناطق مختلفة من القسم العلوي من الجسد.

في اليوم التالي للحادثة، 21 آذار/مارس، أعلنت الشرطة العسكرية، التابعة للجيش الوطني أيضاً، إلقاء القبض على المتهمين، لتتوالى بعدها البيانات الرسمية لجهات عدة مرتبطة بالجيش الوطني، من بينها "حركة التحرير والبناء"، تنفي انتماء المتهمين لفصيل "جيش الشرقية" وتروج للإعتداء على أنه "نتيجة لشجار بين الضحايا وأفراد مسلحين."

اعترت السكان في عموم منطقة عفرين، التي تتبع لها بلدة جنديرس إدارياً، موجة غضبٍ عارمة إثر الجريمة، حيث انتفض سكان المنطقة الكرد ضد محاولات التهرب من المسؤولية التي طغت على خطاب سلطات الأمر الواقع في المنطقة؛ فنظمت مظاهرات حاشدة، لاسيما خلال تشييع القتلى. طالب المتظاهرون بخروج فصائل "الجيش الوطني السوري" من المنطقة وبمحاسبة القتلة، ورفعوا لافتات حملت شعارات: "لا لقتل الكرد" و"خمس سنين حاجة ظلم" و"خمس سنوات من الظلم والقهر والتغيير الديموغرافي" و"عفرين كردية".

وفي بيانٍ مشترك، نددت 155 منظمة مجتمع مدني سورية بالاعتداء، خصوصاً وأنّ عناصرالفصيل لم يتورعوا عن قتل مدنيين عزل في وقت كانت لا تزال فيه بلدة جنديرس، ومناطق أخرى شمال سوريا، تعاني من الآثار الكارثية لزلزال شباط/فبراير 2023 المدمّر، الذي خلّف، في البلدة وحدها، حوالي 1100 ضحية، وسبب أضراراً متراوحة الشدة لآلاف المباني، مما ترك ألفي عائلة على الأقل دون مأوى وبمواجهة شحّ حاد بالموارد المنقذة للحياة، حيث عملت العديد من الجماعات المسلّحة على تسييس وتحويل وجهة المساعدات وحرمان العديد من السكان المحليين منها.

هذا وواجهت الجريمة استنكاراً دولياً محدوداً، حيث نشرت السفارة الأمريكية في سوريا تغريدة على حسابها الرسمي، تقول فيها: "إن أعمال العنف مثل تلك التي شهدتها جنديرس يوم *20* آذار/مارس تهدد استقرار سوريا. نحثّ جميع الأطراف على وقف الهجمات المدنية والدعوة إلى المساءلة."

بدوره نشر المبعوث الألماني الخاص لسوريا، شتيفان شنيك، تغريدة على حسابه الرسمي، قال فيها: "تدين ألمانيا الخسارة المأساوية في الأرواح خلال إشعال شعلة النوروز في جنديرس. نتقدم بأحر التعازي لأسر الضحايا وندعو إلى إجراء تحقيق فوري في تصرفات فصيل أحرار الشرقية. لا مكان للعنف في احتفالات الأمل والتجدد."

وفي تقريرٍ نشر بتاريخ 22 آذار/مارس عن الاعتداء، أشارت "هيومن رايتس ووتش" أن هذه الجريمة تقع ضمن "سلسة من انتهاكات حقوق الإنسان" التي تواصل فصائل "الجيش الوطني السوري" ارتكابها منذ سيطرتها على المنطقة؛ مضيفةً أن تركيا "بصفتها قوة محتلة وداعمة للفصائل المحلية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرتها في شمال سوريا ... ملزمة بالتحقيق في عمليات القتل هذه وضمان محاسبة المسؤولين عنها. ينبغي لتركيا أيضا قطع

كل دعمها لفصائل الجيش الوطني المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة أو الممنهجة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي."

هذا وتخضع عدة أحياء، ومنها الحي الذي شهد الجريمة، في بلدة جنديرس لسيطرة فصيل "جيش الشرقية"، وهو أحد فصائل المعارضة التي شاركت الجيش التركي في غزو منطقة عفرين واحتلالها عسكرياً من خلال عملية "غصن الزيتون" في آذار/مارس 2018. حيث هجرت الأعمال العسكرية وقتها 137,000 شخصاً على الأقل من المنطقة ذات الأغلبية الكردية سابقاً، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة.

من الجدير بالذكر، أن منطقة عفرين، ومن ضمنها بلدة جنديرس، باتت ساحةً لانتهاكات حقوق إنسان لا حصر لها، حيث تواصل فصائل "الجيش الوطني السوري" ارتكاب أنماط متكررة وممنهجة من الانتهاكات، دون رقابة أو محاسبة من الجيش التركي الذي يدعم هذه الفصائل ويمارس السيطرة الفعلية في المنطقة. فمنذ احتلال المنطقة عام 2018، وثقت العديد من المنظمات الدولية والمحلّية المستقلة واللجان الأممية انتهاكات واسعة تضمنت القتل، والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، وسوء المعاملة والتعذيب والنهب ومصادرة الممتلكات، إضافة إلى إجبار السكان الكُرد على ترك منازلهم، وعرقلة عودة السكان الأصليين، وممارسات التتريك والتغيير الديمغرافي.

في هذا التقرير الخاص، تحيط "سوريون" بملابسات جريمة جنديرس، لتسلط الضوء على تفاصيل الاعتداء، وكيف تم التعامل معه من قبل سلطات الأمر الواقع في المنطقة، التي تعاملت مع فاجعة العائلة الكردية كأداة تنافس واستقطاب سياسي وبسط نفوذ.

يستند التقرير في منهجيته على 6 مقابلات معمّقة أجراها الباحثون في "سوريون" مع شهود، تواجدوا عند حدوث الجريمة ومطلعون على ما تلاها من مجريات التحقيق مع العائلة؛ بالإضافة إلى مقربين من العائلة، ومصادر عسكرية من داخل "الجيش الوطني السوري"، أحدهم شرعي من فصيل "أحرار الشرقية" الذي كشف عن "التوجهات الداعشية" ضمن "جيش الشرقية" وأثرها على التعامل مع الكرد ومظاهر احتفائهم بهويتهم الإثنية، بما فيها نوروز. كما واطلعت "سوريون" على العشرات من المواد المكتوبة والبصرية (مفتوحة المصدر) والتي نشرت حول الحادثة وتحققت من العديد من المعلومات الواردة فيها، واستعانت بالعديد منها.

2. تفاصيل الجريمة:

تواصلت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مع مدني (شاهد رقم 1) كان حاضراً عندما أطلق عناصر "جيش الشرقية" النار على الأخوة الكرد تباعاً أمام منزلهم. حيث روى المصدر في إفادته ما يلي:

> **"كان الأخ الأكبر، واسمه نظمي محمد عثمان، جالساً أمام منزله في شارع 16 بحي صلاح الدين، عندما جاءه ثلاثة أشخاص من جيش الشرقية. أحدهم اسمه حبيب، وعنصرين آخرين ملثمين. طلبوا منه أن يطفأ النار التي كان قد أشعلها ابن أخيه على سطح المنزل احتفالاً بنوروز. رفض الأخ طلبهم، فتشاجروا وتبادلو الشتائم، ومن ثم قام العناصر بالقاء الحجارة عليه ووصفهم بـ(عبّاد النار) قبل أن يغادروا ثلاثتهم. بعدها بقليل، عاد العناصر ومعهم أسلحة، رشاشين (كلاشنيكوف) ومسدس، وقاموا بإطلاق الرصاص على الأخ نظمي. ومن ثم خرج إليهم ابن الأخ، واسمه محمد فرح الدين محمد، فقتلوه. ثم خرج إليهم الأخ (الثاني) محمد محمد عثمان، الذي جاء ليهدأ الوضع، فقاموا بإطلاق الرصاص عليه هو الآخر. ومن ثم خرج الأخ الثالث، واسمه فرح الدين محمد عثمان، من البيت وحينها تم إطلاق الرصاص عليه أيضاً."**

وأضاف الشاهد:

> **"شاهد الجريمة أحد أبناء الشهيد نظمي، واسمه محمد نظمي عثمان، مع عدد من الجيران. عندما قامت المجموعة المهاجمة بإلقاء الحجارة على نظمي، حاول أحد الجيران الحاضرين أن يتدخل ويهدئهم، وقال لهم: 'الشجار أمر معيب بين الجيران'، فردت عليه المجموعة: 'هذا ليس من شأنك، ابتعد'."**

أكّد المصدر الذي تحدث ل"سوريون" بأنه أدرك أن المشكلة ستكبر بعد هذه المشادة، مضيفاً:

> **"شاهدت أحد العناصر يحاول أن يجري اتصالاً؛ رأيت بعدها أبو حبيب وهو يعطي ابنه ومن معه السلاح، لكي يهاجموا الأخ نظمي. أبو حبيب يتولى (منصب) مسؤول أمنية لجيش الشرقية، وقد جرت الحادثة في حوالي السابعة وخمس دقائق مساءً. كان أبو حبيب، وهو والد حبيب، أحد الأشخاص الذين هجموا على نظمي، يقف على بعد 25 أو 50 متراً عن موقع الجريمة. أبو حبيب هو المجرم والمسؤول الأول عن هذه الجريمة، ذلك أنني شاهدته يناول العناصر الأسلحة بعد أن تشاجروا مع نظمي، وجرى ذلك خلال وقت قصير لا يتعدى الخمس دقائق. كان الأب قد أعد لهم الأسلحة. وحينما انتهى الثلاثة من إطلاق الرصاص على الضحايا الأربعة، توجه حبيب ومن معه إلى حيث يقف أبو حبيب وسلموه السلاح، فقال لهم: 'إذهبوا الآن!' فركب الثلاثة دراجة نارية وغادروا."**

وختم المصدر إفادته بالقول:

> **"لم يستغرق الحدث كله مدة خمس دقائق. بالطبع هناك مقر لجيش الشرقية، يبعد نحو 25 متراً عن مكان الجريمة، لكن الأب لم يجلب السلاح من المقر، علماً أنه يسكن في ذات الحارة، الشارع 16 في حي صلاح الدين، ولكنه يقيم في شارع فرعي. وكان هناك نحو خمسة عناصر من جيش الشرقية في الساحة (أمام المنزل) و يشاهدون ما يحدث. هؤلاء العناصر كانوا يضحكون على ما يجري أمامهم، ولو أنهم كما تجري العادة، قاموا بإطلاق النار في الهواء، لربما انفضت المشكلة."**

عرض الباحث في "سوريون" على شخص مقرّب من العائلة وتواجد في مكان الحادثة (شاهد رقم 2) الصور التي تم تداولها للعناصر الثلاثة على منصات التواصل الاجتماعي، والتي ضُمنت بعضها في بيان الشرطة العسكرية عند إعلانها القبض عليهم. أكّد المصدر لسوريون ما يلي:

> **"كان حبيب وحده مكشوف الوجه، بينما كان الاثنان الآخران ملثمان. أنا شخصياً أعرف الأب والابن (أبو حبيب وابنه حبيب). أما الشابان الآخران فلا أعرفهما. ولكن عرفنا لاحقاً أن أحدهما يعتبر صهراً لأبو حبيب. وفي الفترة الأخيرة، كان أبو حبيب يتشاجر مع كثيرين، وبات متعجرفاً كثيراً. "**

صورة رقم (1 و 2)- صورتات تُظهران "أبو حبيب" والد "حبيب" أحد العناصر الثلاثة المسؤولين عن جريمة جنديرس. مصدر الصورة الموجودة على اليمين (وكالة ثقة). مصدر الصورة الموجودة على اليسار (عفرين الآن).

صورة رقم (3) – صورة "عمر صالح الأسمر" أحد المتهمين بجريمة القتل (مواليد العام 2000). المصدر: بيان الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري/المعارض.

صورة رقم (4) – صورة "حبيب علي خلف" أحد المتهمين بجريمة القتل (مواليد العام 2004). المصدر: بيان الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري/المعارض.

صورة رقم (5) – صورة "بلال أحمد العبود" أحد المتهمين بجريمة القتل (مواليد العام 2000). المصدر: بيان الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري/المعارض.

وعن التفاصيل التالية لإطلاق النار، أضاف الشاهد رقم (2) ما يلي:

> **"بعد إطلاق النار تجمّع سكان الحي حول جثث الشهداء، بينما كان الأخ الكبير لا يزال على قيد الحي؛ حيث تم إسعافه إلى مشفى مدينة عفرين. في المشفى، أخبرنا الطبيب أنه في حالة خطرة وأنه يحتاج إلى نقل كمية من الدماء، وأنهم أخرجوا خمسة طلقات من جسده مع وصوله للمشفى، ما يعني أن هناك طلقات أخرى في جسده. وكان الشهداء الأربعة قد تلقوا الرصاصات في المنطقة العلوية من الجسد، من الخصر وحتى الرأس. كانت الطلقات موزعة في أجسادهم على خط دائرة، فإن إطلاق النار تم بطريقة لا تصدق، وكان الثلاثة يطلقون النار من رشاشين (كلاشنيكوف) ومسدس."**

شاهد رقم (3) مقرّب من العائلة، تحدث لسوريون عن الصعوبات التي واجهت العائلة عند محاولتهم إدخال جثث الضحايا إلى المشفى العسكري بعفرين وتهيئتها للدفن:

> **"كانت الجثامين قد نقلت إلى المشفى العسكري التركي. أخرجت المشفى الجثامين، وأخبر الأهل أن يذهبوا ويدفنوا الجثث. ردّ الأهل أنهم لن يستطيعوا إجراء الدفن ليلاً، فقالوا لهم أن الدفاع المدني سيتولى الدفن. رفض أهل الضحايا الأمر وقرروا التوجه بالجثامين إلى إدلب، لأنهم لو دفنوا الشهداء حينها ما كان ليخرج بضعة أشخاص معهم نتيجة الخوف (من جيش الشرقية)، فيما سعى الأهل نحو الخلاص من الظلم الذي تعرضوا له. وبالفعل وفي إدلب، جرى استقبال العائلة من قبل هيئة تحرير الشام التي تسلّمت أمر الجثامين ووضعها في برادات المشفى. بعدها قامت العائلة بنقل الجثامين إلى جنديرس، حيث رافقت الجثامين وفود من إدلب. هذا وقد لجأت العائلة إلى إدلب نتيجة عدم وجود حلول أخرى من وجهة نظرهم."**

هذا وقد تداول ناشطون محليون صوراً لجثث الضحايا على رصيف المشفى التركي، الواقعة على طريق قرية المحمدية.

صورة رقم (6 و 7)-صورة لجثامين الضحايا المتروكة على رصيف المشفى التركي. المصدر: ناشطون محليون على منصات التواصل الاجتماعي.

صورة رقم (8) – ربط الصورة الحيّة الخاصة برمي الجثث أمام المشفى العسكري بصور من مصادر مفتوحة (في الأسفل) وصور اقمار اصطناعية.

صورة رقم (9) – ربط صورة للمشفى العسكري مع الصورة السابقة. المصدر.

صورة رقم (10) – صورة قديمة لمدخل المشفى العسكري. المصدر.

صورة رقم (11) – صورة لمدخل المشفى العسكري بعد تجديده. المصدر.

صورة رقم (12) – صورة للمشفى العسكري مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية.

وفي حديثه عن التحقيق، أضاف الشاهد رقم (3) ما يلي:

> **"حصلت العائلة على وعود من أطراف عدة خلال زيارة وفود كثيرة لهم في خيمة العزاء. لا تؤمن العائلة بقرارات الجيش الوطني الذي تولى التحقيق في القضية، وكان مطلبهم هو أن تتولى هيئة تحرير الشام الأمر، ذلك أنها أفضل من هؤلاء الفصائل. يمكن بكل سهولة أن يعتقلوهم الآن هنا ومن ثم يطلقوا سراحهم هناك. لكن الشرطة العسكرية هي من تولت التحقيق."**

مضيفاً:

> **"في اليوم التالي للجريمة، جاءت الشرطة العسكرية برفقة قاضٍ وأخذوا شهادات من كانوا في البيت. حينها طلب بعض أعضاء الوفد الزائر من عدد من عائلات الشهداء أن يبصموا على ورقة بيضاء بشكل مستعجل قبل مغادرتهم، دون أن تعلم العائلات السبب، و(بصّم بعضهم). كما ولم يقرأ أحد ما كان يتم كتابته على الأوراق التي أخذت كشهادات عن عائلات الشهداء. والعائلة مصرة على أن تفتح القضية مجدداً أمام المحاكم، إذا ما تم التلاعب بأقوال عوائل الشهداء."**

من الجدير بالذكر، أن اعتداء عناصر "جيش الشرقية" الذي أفضى إلى مقتل أربعة من أفراد عائلة عثمان لم يكن الأول من نوعه. بتاريخ 12 نيسان/أبريل عام 2018، اعتقل وعذب الضحية فرح، الذي قتل وابنه محمد، من قبل "جيش الشرقية"، إثر مطالبته باستعادة بيته الذي كان قد استولى عليه الفصيل. وهو ما تم توثيقه من صفحات محلّية و مواقع سوريّة[1] وصفحات نشطاء وناشطات من عفرين.

[1] شيرو علو. "منذ يوم الجراد الانتهاكات بحق أهل عفرين مستمرة". تلفزيون سوريا. 27 كانون الأول/يناير 2019. (آخر زيارة للرابط: 8 أيار/مايو 2023). علماً أنّ القناة قامت بتحديث موقعها الالكتروني بعد هذا التاريخ ما أدى إلى عدم القدرة على الوصول مجدداً لذات الرابط:

صورة رقم (13) – منشور من موقع فيسبوك يتحدث عن آثار التعذيب على جسد أحد الضحايا عام 2018.

صورة رقم (14) – آثار التعذيب التي تعرّض لها الضحية "فرح الدين عثمان" عام 2018، بعد أن طالب الفصائل المسلّحة بإعادة ممتلكاته المستولى عليها. وقد تمّ سؤال أحد المصادر المقربة من الضحيّة وأكد المعلومة وأنّ هذه الصورة تعود لظهر الضحية.

https://www.syria.tv/%D9%85%D9%86%D8%B0-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AD%D9%82-%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9

صورة رقم (15) – تظاهرة أمام منزل عائلة الضحايا. المصدر (الأورينت).

صورة رقم (16) – متظاهرون أمام منزل عائلة الضحايا. المصدر.

صورة رقم (17) – ربط الصور الحية السابقة مع صورة ثلاثية الأبعاد تُظهر الدمار نتيجة زلزال 6 شباط/فبراير 2023 ومنزل عائلة الضحايا. المصدر.

3. ردود فعل سلطات الأمر الواقع:

في اليوم التالي للجريمة، الثلاثاء 21 آذار/مارس 2023، نشرت الشرطة العسكرية "بيان إلى الرأي العام"، قالت فيه إنها "سارعت على الفور" لإلقاء القبض على "المجرمين الذين نفذوا الجريمة المروّعة وعلى من قام بالتستر عليهم"، وذلك بالتعاون مع "حركة التحرير والبناء" التابعة للفيلق الأول في الجيش الوطني.

لكن بيان الشرطة العسكرية جاء من دون الإشارة إلى ارتباطات الجناة أنفسهم بالجيش الوطني و"حركة التحرير والبناء"، كما لم يذكر الخلفية القومية للضحايا الكرد، مكتفياً بذكر الأسماء فقط.

وحصلت "سوريون" على شهادة من قيادي في الشرطة العسكرية (مصدر رقم 4)، توضح أن الوضع على أرض الواقع كان مخالفاً لما ورد في بيان الشرطة. وقال المصدر في إفادته:

> **"بالطبع لم يكن لدينا علم بالقصة إلا من خلال الإعلام. ومساءً لم نتابع القصة ولم نرسل أي قوات لمكان الجريمة، لأنه ليس هناك شكوى وأيضاً جيش الشرقية لم يكن ليسمح لنا بالتدخل."**

وأضاف:

> **"حتى في الصباح، تفاجأنا بدخول الهيئة إلى مقر الشرطة العسكرية. طلبت منا إخلائه على الفور بدون أي سلاح وبملابسنا وتركت ثلاثة عناصر معها. بقينا خارج المقر حتى المغرب تقريباً، تم إخبارنا بعدها أنه تم حل الموضوع ويمكننا العودة إلى مقر الشرطة العسكرية."**

صورة رقم (18) - صورة مأخوذة من قناة حلب اليوم تُظهر سيطرة قوات المهام الخاصة التابعة لهيئة تحرير الشام على مقر الشرطة العسكرية في مدينة جنديرس شمالي حلب بتاريخ 21 آذار/مارس 2023. رابط المصدر.

صورة رقم (19) - ربط صورة مأخوذة من مقطع فيديو منشور خلال شهر آب/أغسطس 2022. تُظهر مجموعة من المتظاهرين أمام مقر الشرطة العسكرية في جنديرس. (تم استخدام الصورة من قبل سوريون من أجل ربطها مع صورة قناة حلب اليوم وظهور عناصر من الهيئة أمام مقر الشرطة العسكرية).

وفي حين أشار بيان الشرطة العسكرية إلى القبض على ثلاثة جناة، ذكر بيان صادر في نفس اليوم، 21 آذار 2023، عن "حركة التحرير والبناء"، أن شخصين اثنين فقط هما المتورطين في الجريمة، ثم عادت الحركة لتنشر بيان مرئي في مساء اليوم ذاته يظهر فيه ثلاثة جناة. وفي كلا البيانين عملت الحركة على نفي ارتباط الجناة بها أو أحد مكوناتها، وركزت عوضاً عن ذلك على الانتماء المناطقي للجناة، لتبدو الحادثة كشجار بين أبناء المنطقة الشرقية (دير الزور وريفها) وبين أبناء جنديرس الكرد.

كذلك أصدرت "وزارة الدفاع" في الحكومة السورية المؤقتة، بياناً في 21 آذار 2023، أشارت فيه إلى وجود جانيين اثنين فقط، أحدهما عسكري والآخر مدني، كما أكدت على أن الجريمة ناجمة عن نشوب "مشاجرة بين سكان الحي". ورغم أن البيان أشار إلى قومية الضحايا الكرد، إلا أنه لم يتطرق إلى ارتباطات الجناة العسكرية والسياسية.

وفي تغريدتين عبر حسابه على موقع تويتر بتاريخ 20 آذار 2023، نفى نائب قائد "حركة التحرير والبناء" أبو حاتم شقرا، الذي يتولى قيادة "فرقة أحرار الشرقية"، ارتباط الجناة بالفرقة، بل وذهب إلى إنكار وجود أي مقر للفرقة في جنديرس.

لكن شهادة المصدر رقم (4)، توضح أن الشرطة العسكرية استلمت 3 جناة من "جيش الشرقية" في فترة المغرب من يوم الثلاثاء 21 آذار/مارس 2023، وفي اليوم التالي جرى تسليمهم المدعو أبو حبيب، ولم يبدأ التحقيق في القضية من قبل الشرطة العسكرية مع المعتقلين والشهود حتى يوم الإثنين 27 آذار/مارس 2023. وعن تعامل السلطات المحلية مع الاعتداء، وضح المصدر رقم (4) أنه:

> **"هناك توجه قوي أن ما حدث مشاجرة، وأن الأهالي اعتدوا على المقاتلين بالحجارة؛ وكذلك أن أبو حبيب لا علاقة له بالموضوع، ومن تسبب بعملية القتل هو شخص قاصر عمره 17 سنة فقط."**

4. "هيئة تحرير الشام" تستغل الجريمة وتتمدد:

وجدت هيئة تحرير الشام في قضية جنديرس فرصة سانحة إضافية لاستكمال مساعيها الرامية إلى بسط سيطرتها العسكرية والأمنية والخدمية في عفرين؛ حيث وثقت "سوريون" في تقرير نشر بتاريخ 3 نيسان/أبريل 2023، مختلف جوانب تعزيز الهيئة لتواجدها في منطقة عفرين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022.

حيث ظهر قائد الهيئة أبو محمد الجولاني في مقطع فيديو، بتاريخ 20 آذار/مارس 2023، خلال استقبال الهيئة لجثامين ضحايا جنديرس في قرية أطمة بمحافظة إدلب، وقال الجولاني لنساء من العائلة المنكوبة: "هذا آخر يوم تتعرضون فيه لاعتداء، أنتم بحمايتنا"، وفق ما ظهر في الفيديو.

وكان المصدر رقم (4) قد أشار إلى وجود **"مجموعة عسكرية للهيئة قريبة من مقر الشرطة العسكرية تراقب الوضع؛ وعيون للهيئة داخل الشرطة العسكرية في جنديرس."**

كذلك حصلت "سوريون" على شهادة من قيادي في الجيش الوطني (مصدر رقم 5)، قال فيها إن "جنديرس تخضع لسيطرة جيش الشرقية مع وجود لبعض الوحدات العسكرية لهيئة تحرير الشام". وبيّن المصدر رقم (5):

> **"صُدم قادة الجيش الوطني عندما علموا أن جثامين القتلى في إدلب، وأن الجولاني وعد (العائلة) بإعادة حقوقهم، حيث علم أغلب قادات الجيش الوطني بالخبر كجميع الناس، أي بعد انتشاره على الغرف الاعلامية."**

ولفت المصدر ذاته إلى حضور قيادات الجيش الوطني إلى مكان دفن القتلى في جنديرس صباح اليوم التالي (21 آذار/مارس 2023)، بالإضافة إلى حضور "هيئة تحرير الشام" بقوة عسكرية كبيرة، كان ضمنها الجولاني وأبرز المقربين منه العراقي أبو ماريا القحطاني. وقال المصدر:

> **"حصل اجتماع بين قيادات جيش الشرقية وأحرار الشرقية والجولاني وكان مطلب الجولاني أن يجري التحقيق من قبله. في هذه الأثناء انتشرت قوات الهيئة في كامل مدينة جنديرس، ودخلت مقر الشرطة العسكرية وسيطرت عليه وطردت العناصر بدون سلاح، وأيضاً بدأت ترسل قواتها لمحاصرة مقرات جيش الشرقية. خلال ذلك، تعهد جيش الشرقية بتسليم جميع المتورطين حتى لا يتم إنهاء الفصيل من قبل الجولاني."**

أشار المصدر رقم (5) أن السلطات التركية تدخلت بعد هذه المحادثات، وطلبت من الجولاني إعادة الوضع إلى ما كان عليه، مضيفاً:

> **" ضابط رفيع المستوى على علاقة بالاستخبارات التركية الخاص بسوريا والعراق طلب من الهيئة إخلاء مقر الشرطة العسكرية، وترك القضية للشرطة العسكرية وأنهم بأنفسهم سيشرفون على إكمال التحقيقات. نفذت الهيئة الأمر، وتركت لها قوات عسكرية قليلة في جنديرس لضمان تسليم القتلة وانسحبت من القضية."**

وعن موقف المدنيين الأكراد من هذه الإجراءات قال المصدر:

> **"جميع المطالبات بصراحة من قبل الأكراد هو ترك القضية للهيئة، وإعدام القتلة بعد محاكمتهم."**

يأتي موقف المدنيين هذا نتيجةً لاستغلال الجولاني لقضايا الأقليات الدينية والعرقية في إدلب، واستخدام المجتمعات المسيحية والدرزية في المناطق التي تسيطر عليها "هيئة تحرير الشام" للترويج لواجهة الهيئة المدنية، "حكومة الإنقاذ"، وتلميع صورة الجولاني شخصياً وتقديمه على أنه "راعٍ للأقليات".

صورة رقم (20) – صورة مأخوذة من مقطع فيديو تُظهر تجمع أهالي الضحايا عند دوار أطمة.

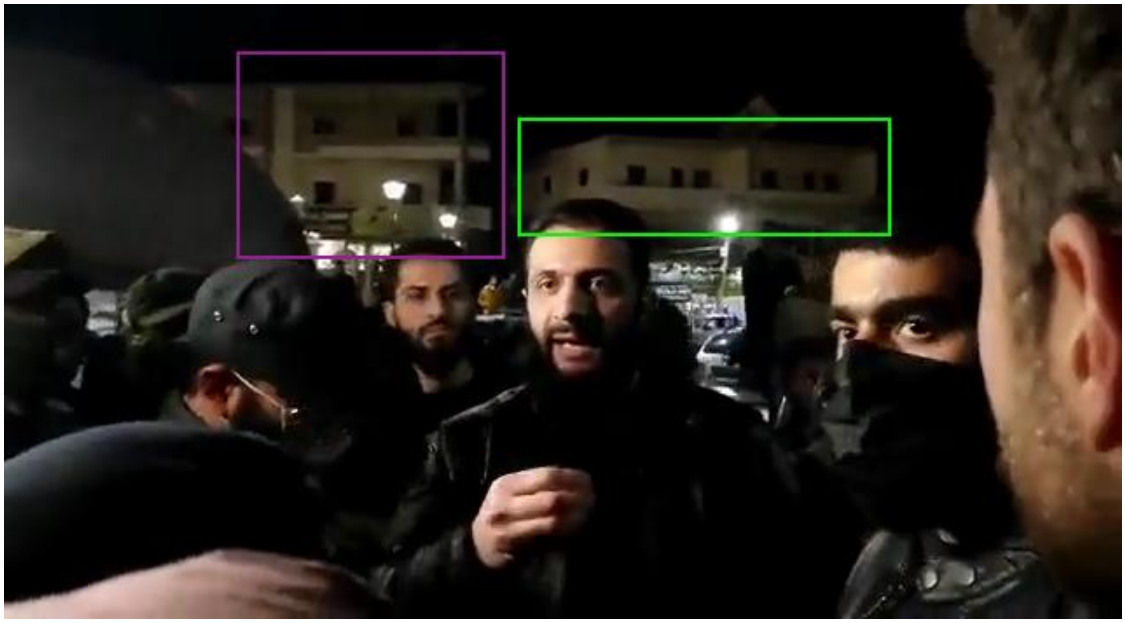

صورة رقم (21) – صورة مأخوذة من مقطع فيديو تُظهر تواجد "أبو محمد الجولاني" قائد "هيئة تحرير الشام" في دوار أطمة بعد جلب الجثامين من قبل الأهالي.

صورة رقم (22) – صورة حيّة لدوار أطمة. المصدر مأخوذة خلال شهر نيسان/أبريل 2023. المصدر.

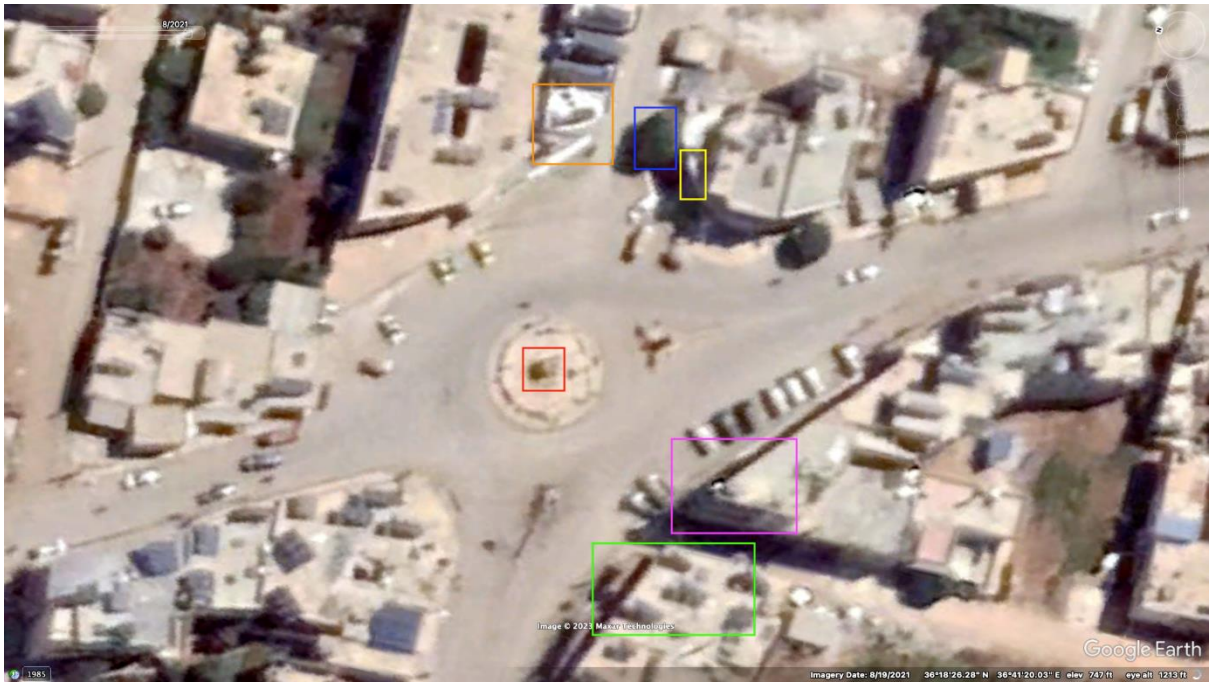

صورة رقم (23) - ربط الصور الحية مع صور الأقمار الاصطناعية.

صورة رقم (24) – صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تُظهر جثمان أحد الضحايا في "دوار أطمة".

5. تحقيقات بطيئة:

في 8 نيسان/أبريل 2023، ظهرت السيدة "هيفين عثمان" زوجة أحد الضحايا، في تقرير مصوّر على تلفزيون سوريا، وبدى عليها الغضب من عدم إحراز تقدم في محاكمة الجناة، إذ لم تتعدى الإجراءات حتى ذلك الوقت سوى إعطاء الوعود، بينما لم يرى ذوي الضحايا أيّ شيء على أرض الواقع.

وفي 10 نيسان/أبريل 2023، ظهرت السيدة "روشين محمد عثمان" شقيقة القتلى الثلاثة، في فيديو نشره موقع "آرك نيوز"، اشتكت فيه من إهمال قضية ضحايا جنديرس. وقالت عثمان:

> **"بدم بارد قتلوا أربعة من عائلتنا، لذا لا نريد أن تذهب دماؤهم سدى، ونطالب بإعدام رأس المشكلة أبو حبيب القاتل الأكبر. في دقيقة واحدة قتلوا أربعة منا بينما تمر الأيام والأسابيع والقضية في طي النسيان والإهمال."**

وكان مصدر خاص من داخل الشرطة العسكرية قد قال لتلفزيون سوريا، بعد الجريمة بنحو أسبوعين، إن عمليات الضبط وجمع الإفادات انتهت، وأن الوصف الجرمي للجريمة هو القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، لافتاً إلى أن "مسرح الجريمة كامل، أي أن الضبط مسرح الجريمة كامل، فلا يوجد فيه ثغرات قانونية، والحكم في قضايا كهذه يكون الإعدام شنقاً."

وبعد الجريمة بنحو 22 يوماً، تعهد مدير إدارة القضاء العسكري العميد عرفات حمود في تصريح لجريدة عنب بلدي، "بمحاكمة الفاعلين بكل شفافية وتطبيق القانون السوري المتبع في المنطقة"، مشيراً إلى أن الشرطة العسكرية "أحالت الفاعلين إلى النيابة العامة العسكرية، حيث جرى استجوابهم وتوقيفهم بجرائم منسوبة لهم، وهي جرائم القتل العمد والاشتراك به، وأوقف القضاء الشخص الذي أخفاهم بجرم إخفاء أشخاص مرتكبي جناية."

وبعد قرابة 40 يوماً على الجريمة، قال الشاهد رقم (1) لـ"سوريون"، **"أن عائلة الضحايا وكلت محامياً، كما وكل المتهمين محامياً عنهم، وما زالوا بانتظار بدء المحاكمة."**

6. من هو "جيش الشرقية":

أعلن عن تشكيل "جيش الشرقية" في عام 2016 بقيادة الرائد "حسين حمادي"، ويضم نحو ألف مقاتل. شارك الفصيل في عمليات "درع الفرات"، و"نبع السلام" و"غصن الزيتون" إلى جانب القوات التركية.

ينضوي فصيل "جيش الشرقية" اليوم تحت مظلة "حركة التحرير والبناء"، والتي تأسست في شباط/فبرايرعام 2022. بالإضافة إلى الجيش، تضم الحركة في صفوفها ثلاثة فصائل أخرى مرتبطة بالجيش الوطني السوري/المعارض، وهي: "أحرار الشرقية" و"الفرقة 20" و"صقور الشام (قطاع الشمال)".

وعلى مستوى القيادة، أوكلت القيادة العامة للحركة إلى قائد "جيش الشرقية" الرائد حسين الحمادي، فيما عين قائد "أحرار الشرقية" الملقب بـ"أبو حاتم شقرا"، نائباً له.

في البيان التأسيسي، عددت الحركة منطلقاتها، وكان على رأسها: "الحفاظ على مكونات الشعب السوري ومنع التغيير الديموغرافي، وإقامة نظام عادل يصون حرية المواطنين وكرامتهم، وكذلك العمل على استقرار الوضع الأمني في مناطق سيطرة الحركة."

فيما تشكل جريمة جنديرس دليلاً صارخاً على عدم التزام الحركة ككل أو مكوناتها المستقلة بهذه المباديء، فالاعتداء على العائلة الكردية ليس الوحيد ولا الأول من نوعه. حيث وثقت "هيومان رايتس واتش"، مسؤولية "جيش الشرقية" عن مصادرة منزل مواطن كردي في بلدة جنديرس، بعد هربه من منطقة عفرين خوفاً من الملاحقة من قبل فصائل الجيش الوطني بعد سيطرته على المنطقة عام 2018. هذا وقد أسكن الفصيل أحد مقاتليه وعائلته في المنزل المصادر.

وفي تقرير نشر بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، وثقت "سوريون" ضلوع "حركة التحرير والبناء" بتجنيد أطفال، تحت سن الثامنة عشرة، ضمن صفوفها، وحصلت على قائمة بأسماء 17 طفلاً، قام "جيش الشرقية" بتدريب خمسة منهم ليكونوا مقاتلين.

فيما وثقت "سوريون"، في تقريرٍ مفصل نشر عام 2021، ضم عددٍ من فصائل "الجيش الوطني السوري" لقادة ومسؤولين أمنيين وعناصر سابقين من التنظيم الذي يطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية" والمعروف باسم تنظيم "داعش"، تولّوا مناصب قيادية و/أو كعناصر داخل صفوفه. حيث قبل الرائد "حسين حمادي" قائد "جيش الشرقية"، والقائد العام ل"حركة التحرير والبناء"، مقاتلين سابقين من "داعش" ووضعهم تحت حماية الفصيل، بحسب شهادة حصرية سابقة حصلت عليها "سوريون". يضم "جيش الشرقية" 7 أفراد سابقين من "داعش"، تتنوع مناصبهم بين القيادة العسكرية، الأمنية، والإدارية.

أكدت شهادة حديثة حصلت عليها "سوريون" من شرعي في فصيل "أحرار الشرقية" (مصدر رقم 6)، تواجد عناصر من "داعش" ضمن "جيش الشرقية". قال المصدر:

> **"فصيل جيش الشرقية يحتوي على عدد كبير من قيادات وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية، وهو سبب الإشكال الأكبر بتوجه العناصر والقيادات."**

وعن أثر هذا التوجه، ودوره في الإعتداء الأخير، أضاف المصدر:

> **"حسب معلوماتنا المشاجرة مقصودة من قبل أبو حبيب وابنه وباقي العناصر الأمنية له. كان الهدف هو إخافة الأكراد في جنديرس ومنعهم من الاحتفال، والسبب هو أن قيادة جيش الشرقية وحتى الشرعيين أجازوا الاحتفال ولم يعترضوا عليه؛ ولكن عناصر الدولة (الإسلامية) وقادتها لم يعجبهم هذا التوجه، واعتبروا أن هذه النار (نار نوروز) هي من فعل الكفار وعبدة الشيطان."**

أضاف المصدر:

> **"بصراحة هناك موافقة من قادات الفصيل بشكل ضمني على هذا (الرأي)، بحيث تم إثارة الموضوع على مجموعة أمنية تحوي قيادات عسكرية وشرعية وأمنية لجيش الشرقية. وقال قائد أمني من جيش الشرقية أن هؤلاء الأكراد ملاحدة وكفار ومن يشعل النار ويحتفل فيها، إنه يمارس أفعال عبدة النار. وكانت إجابة أحد قيادات جيش الشرقية وهو شخص معروف أنه كان أحد قادات داعش: 'أحسنت، ولكن يجب ألا يخرج هذا الرأي للإعلام بإسمنا، حتى لا نحرج أمام تركيا والغرب'. حاولنا كثيراً أن ننظم جلسات دينية توضح الفكر الداعشي وخطره، ولكن حتى قيادات الصف الأول لهم ماضٍ مع داعش للإسف."**

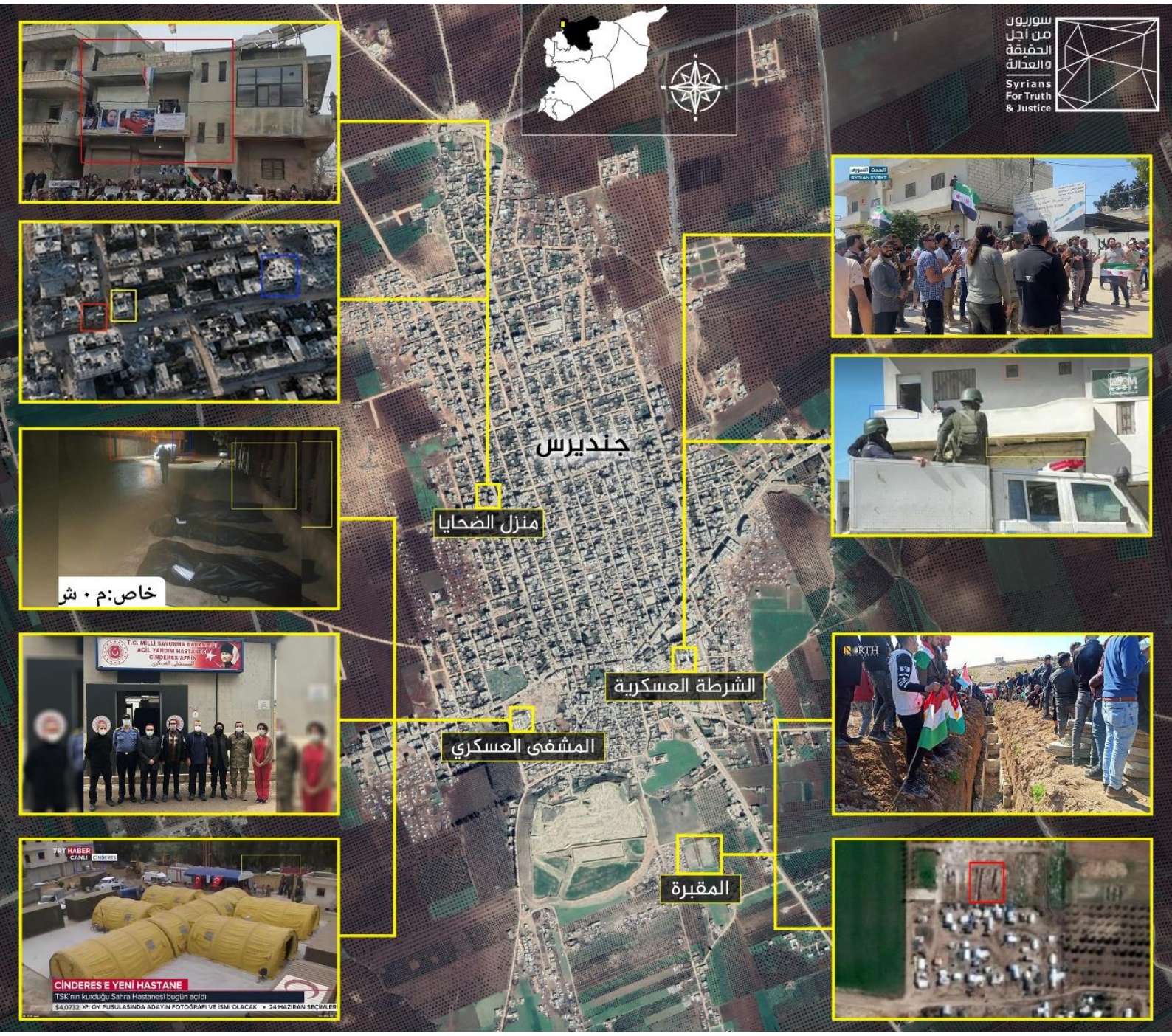

صورة رقم (25) – تمّ تصميم هذه الصورة من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" حيث تمّ ربط صور حيّة مع صور مأخوذة من مصادر مفتوحة لمنزل عائلة الضحايا والمشفى العسكري في جنديرس ومقر الشرطة العسكرية والمقبرة التي تمّ الدفن فيها.

وعن جريمة جنديرس في سياق التنافس الإعلامي بين الفصائل بخصوص الأقليات، أضاف المصدر:

> **"بصراحة مطلقة لم استغرب هذه المجزرة أبداً؛ وبصراحة أكبر لولا تدخل الهيئة كانت ستمر المجزرة بشكل عادي ودون ضجة إعلامية، وسيتم اعتقال أهل الضحايا وتهديدهم حتى انهاء الموضوع من قبل جيش الشرقية."**

مشيراً إلى التنافس الإعلامي، واستخدام نوروز من قبل فصائل الجيش الوطني لكسب تأييد سكان المنطقة، قال المصدر رقم (5):

> **"بشكلٍ عام، كموقف رسمي، لا تمنع قيادة الحكومة المؤقتة أو حتى وزارة الدفاع إقامة عيد نوروز، ولكن قرارات الحكومة المؤقتة و وزارة الدفاع حبر على ورق، والسبب أنه ليس لهم أي سلطة على الفصائل ولا على الأرض. صاحب الكلمة بالسماح بالاحتفال أو منعه، هو قائد الفصيل نفسه وفي إطار المنطقة التي يسمح بها. مثلاً، العمشات في شيخ الحديد سمحوا بإقامة العيد وغطوه إعلامياً في خطوة يبينون من خلالها أنهم داعمين للأقليات، وهو نفس توجه الجولاني في إدلب."**

7. النوروز في ظل "الجيش الوطني":

في عام 2009، أدرج نوروز في قائمة اليونسكو التمثيلية للتراث غير المادي للبشرية، وفقاً لاتفاقية 2003 الخاصة بصون عناصر هذا التراث. تبع هذا التصنيف، إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة "يوم نوروز الدولي" عام 2010. ومُدّد إدراج النوروز على قائمة اليونسكو في عام 2016، تحت مبادرة مشتركة من 12 دولة تعترف بالنوروز كعيد رسمي، لم تكن سوريا من ضمنها.

لا يفتقر نوروز، الذي يحتفل به الكرد بشكل أساسي في سوريا، للاعتراف الرسمي فحسب، وإنما يستمر كمناسبة سنوية تسودها أشكال مختلفة من الممارسات القمعية ضد الأقلية الكردية التي تنتشر في مناطق مختلفة من البلاد، من بينها مناطق عفرين في شمال غربها والقامشلي/قامشلو ورأس العين/سري كانيه في شمال شرقها. تنوعت ممارسات الحكومة السورية ضد النوروز ما بين منع رسمي للاحتفالات أو فضها بالقوة، اعتقالات، ومواجهات قابلت فيها العناصر الأمنية للحكومة المحتفلون الكرد بالسلاح، فأوقعت قتلى وجرحى في صفوفهم.

في منطقة عفرين، لم تتوقف الانتهاكات بحق الكرد مع دخول "الجيش الوطني" إلى المنطقة، كقوة تعمل بالوكالة لصالح تركيا. في 18 آذار/مارس 2018، قام عناصر من الفصائل التي شاركت بعملية "غصن الزيتون" بإطلاق الرصاص على تمثال "كاوا الحداد" ومن ثم تدميره حال دخولهم مركز مدينة عفرين. هذا ويعد كاوا بطل الأسطورة الكردية وانتفاضته على الطاغية، التي تشكل جوهر احتفالات نوروز.

صورة رقم (26)- عناصر من "الجيش الوطني السوري/المعارض" يدمرون تمثال "كاوا الحداد" في مركز مدينة عفرين عام 2018.
المصدر: رويترز.

في 17 آذار/مارس 2019، تلا هذا المؤشر الأولي عن سياسات "الجيش الوطني" نحو الكرد في المنطقة، منعاً رسمياً للاحتفالات بعيد نوروز. حيث وزعت السلطات التركية والسورية المعارضة تبليغاً في المنطقة، تعلن فيه أن نوروز لن يكون عطلة رسمية، وأنها لن تأذن للمحتفلين بيوم نوروز أو غيره بتنظيم فعاليات من قبيل ال "مظاهرات، مشي، حرق الإطارات، أو الترفيه." حيث يوقد الكرد النيران يوم نوروز على اعتبارها رمزاً للحرية والثورة على القمع.

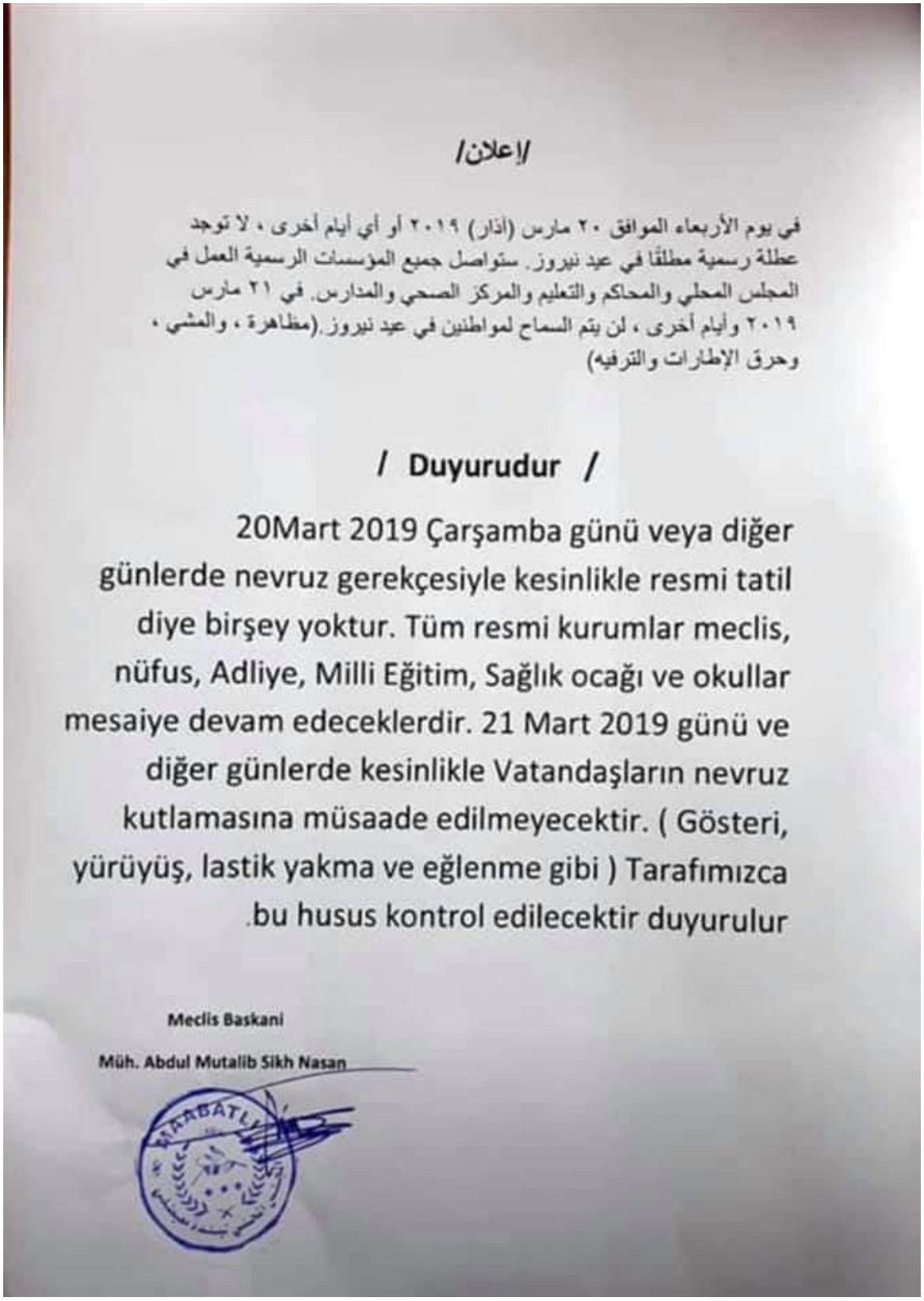

/إعلان/

في يوم الأربعاء الموافق ٢٠ مارس (آذار) ٢٠١٩ أو أي أيام أخرى ، لا توجد عطلة رسمية مطلقًا في عيد نيروز. ستواصل جميع المؤسسات الرسمية العمل في المجلس المحلي والمحاكم والتعليم والمركز الصحي والمدارس. في ٢١ مارس ٢٠١٩ وأيام أخرى ، لن يتم السماح لمواطنين في عيد نيروز (مظاهرة ، والمشي ، وحرق الإطارات والترفيه)

/ Duyurudur /

20Mart 2019 Çarşamba günü veya diğer günlerde nevruz gerekçesiyle kesinlikle resmi tatil diye birşey yoktur. Tüm resmi kurumlar meclis, nüfus, Adliye, Milli Eğitim, Sağlık ocağı ve okullar mesaiye devam edeceklerdir. 21 Mart 2019 günü ve diğer günlerde kesinlikle Vatandaşların nevruz kutlamasına müsaade edilmeyecektir. (Gösteri, yürüyüş, lastik yakma ve eğlenme gibi) Tarafımızca bu husus kontrol edilecektir duyurulur.

Meclis Baskani

Müh. Abdul Mutalib Sikh Nasan

صورة رقم (27)- تبليغ من المجالس المحلّية في عفرين التابعة للسلطات التركية بمنع احتفالات عيد النوروز في منطقة عفرين لعام 2019. المصدر: إليزابيث تسوركوف .

على الرغم من السماح للكرد بالإحتفال بعيد النوروز في السنوات التالية، لم تعمل "الحكومة المؤقتة" التابعة ل "الائتلاف السوري المعارض"، والتي يكون "الجيش الوطني" جناحها العسكري، على وضع اجراءات تؤمن حماية للكرد كأقلية إثنية في المنطقة، لتأتي جريمة جنديرس كنتيجة تلقائية لغياب هذه الإجراءات، ضمن إطار واسع من الانتهاكات لحقوقهم الأساسية.

8. رأي قانوني:

يعتبر حق الحياة من الحقوق الأساسية والمفصلية لكل إنسان، ووجود هذا الحق يؤسس لحقوق وحريات أخرى تم النص عليها في العهود والمواثيق الدولية والدساتير والتشريعات الداخلية.

يحظر القانون الدولي حرمان أي فرد من حقه في الحياة تعسفياً، حتى خلال النزاع المسلح، يعتبر حرمان الشخص من حياته تعسفياً إذا لم يكن "قتله" في السياقات التي يجيزها القانون الدولي الإنساني، وهي – في سياق الأعمال العدائية – أفراد القوات المسلحة لأطراف النزاع أو المدنيين الذين يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية وخلال مشاركتهم تلك. وعلى الرغم من أن القانون الدولي الإنساني يلحظ أن الأضرار الجانبية للأعمال العدائية التي تستوفي مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط قد تؤدي إلى سقوط ضحايا ممن ليسوا ضمن الفئتين هاتين، إلا أنه يحظر بشكل مطلق القتل العمد الذي قد يرقى ليكون جريمة حرب.

حيث أن الضحايا لم يكونوا مقاتلين ولم يكونوا في وقت استهدافهم يشاركون في أية أعملا عدائية، فهم من الفئات المحمية بموجب المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة. لذلك، فإن استخدام القوة المميتة ضدهم من خلال الأسلحة النارية يعتبر قتلاً متعمداً.

علاوة على ذلك، يقع على عاتق أطراف النزاع المعاملة الإنسانية لتلك الفئات المحمية وعدم ارتكاب الانتهاكات بحقهم دون أي تمييز مجحف على أي أساس. هذا الواجب نافذ في كل الأحوال ويعني أن حرمان شخص أو مجموعة أشخاص من هذه المعاملة الإنسانية بسبب عرقهم أو لونهم أو دينهم أو معتقدهم أو جنسهم أو مولدهم أو جنسيتهم أو أي سبب آخر، يعتبر تمييزاً مجحفاً بحقهم. من الضروري ألا يتم فصل هذه الجريمة كلياً عن السياق المستمر للممارسات بحق مجموعة إثنية محددة – الأكراد – لأن الادعاء المتكرر في مثل هذه الحالات حين يتم استهداف الأفراد لكونهم ينتمون لهذه الإثنية بأن هذه الممارسات فردية، لا يعفي الجهات المسيطرة من مسؤوليتها في فرض نمط واضح يعكس سياسة ممنهجة ضد تلك المجموعة. يعرّف ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية الاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية بأنه الحرمان العمد والشديد من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي بسبب هوية المجموعة المستهدفة.

تجدر الإشارة إلى أن سلوك الأشخاص القياديين في سياق ما يورده التقرير قد ينتج عنها مسؤولية جنائية حسب معايير القانون الدولي الجنائي. إن قيام الشخص المسؤول/القيادي بالتحريض على قتل الأشخاص المحميين أو عدم قيامه بما يلزم ليمنع القيام بذلك بذلك يترتب عليه ما يُعرف بالمسؤولية الجنائية للقيادة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

وإن لم تتم الإشارة بشكل مباشر إلى حق الحياة في الدستور السوري النافذ[2]، إلا إنه "صان نظريا" الكثير من الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والتي لا يمكن أن تكون موجودة أصلاً لمن لا يتمتع بحق الحياة.

فقد نص الدستور السوري على صون الملكية الخاصة، وحق الإرث، واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد، والحق في الصحة والتداوي، والحق في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحرية الرأي والتعبير والتجمع وغيرها من الحقوق والحريات، والتي ما كان بالإمكان الحديث عنها في حال عدم تمتع الفرد بحقه في الحياة، وبالتالي فإن قيام هؤلاء الأشخاص المنتمين لجيش الشرقية بقتل الضحايا الذين تناولهم التقرير يعد انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحق الحياة المؤسس لباقي الحقوق والحريات.

وفي حال ثبت إن دافع هؤلاء لإرتكاب جريمة القتل هو منع المكون الكردي من الاحتفال بعيد النوروز، والذي يعتبرونه عيداً قومياً، وهذا هو الدافع المرجح حسب شهادات الشهود الواردة في هذا التقرير، فإنهم بذلك ينتهكون مبدأ عدم جواز التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، المنصوص عليه في المادة 33 من الدستور. وخالفوا كذلك نص المادة 42 التي أكدت على أن حرية الاعتقاد مصونة وفقا للقانون، وبأن لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول أوالكتابة أو بوسائل التعبير كافة.
هذا من ناحية انتهاك الحقوق والحريات الواجب احترامها، أما من ناحية التوصيف (التكييف) القانوني للفعل، فإنه إن ثبت واستناداً إلى الأدلة المتوافرة بوجود نوع من التخطيط والنيّة فينطبق وصف القتل العمد[3] على الفعل، سندا للمادة 535 من قانون العقوبات السوري، وبالتالي تكون عقوبة الفاعلين هي الإعدام، أما إذا كانت الجريمة وليدة لحظة المشاجرة وبدون تخطيط مسبق فهنا يشكل الفعل جريمة القتل قصداً لشخصين أو أكثر سنداً للفقرة 6 من المادة 534 من قانون العقوبات، وإذا ثبت أن الجرم قد أرتكب بسبب التمييز العنصري تجاه المكون الكردي، وهذا هو المرجح حسب إفادات الشهود، فيكون التوصيف القانوني للفعل هو القتل قصداً لسبب سافل سنداً للفقرة الأولى من المادة 534 من قانون العقوبات، وتكون العقوبة في الحالتين المذكورتين هي الأشغال الشاقة المؤبدة.

وإذا ثبت أن المدعو "أبو حبيب" (مسؤول أمنية لجيش الشرقية) هو من حرّض الفاعلين على إرتكاب الجريمة، حسب ما يستدل من أقوال أحد الشهود، أو إذا ثبت بأنه قام باعطاء الفاعلين الأسلحة لتسهيل ارتكاب الجريمة، فإن المذكور يعتبر إمّا محرضاً على الجريمة أو متدخلا اساسياً "لولا مساعدته لما ارتكبت الجريمة"، وفي الحالتين يعاقب بذات العقوبة التي ستفرض على الفاعلين، سواء كان محرضاً أو متدخلاً.[4]

[2] هذا مع تحفظ سوريون على الكثير من مواد هذا الدستور وقد سبق أن أصدرت سوريون أوراق بحثية وتقارير لتحديد مواطن الخلل في الدستور السوري سواء من حيث النص أو من حيث التطبيق.
[3] العمد يعني وجود نية مبيتة لدى الفاعل للقيام بالجريمة والتفكير والتخطيط المسبق لها، أما اذا كانت الجريمة وليدة اللحظة نفسها ونتيجة لردة فعل معينة فنكون أمام حالة القصد وليس العمد.
[4] نصت الفرة الأولى من المادة 217 من قانون العقوبات السوري على أنه " يتعرض المحرض لعقوبة الجريمة التي أراد أن تقترف سواء كانت الجريمة ناجزة أو مشروعاً فيها أو ناقصة". وكذلك نصت الفقرة الأولى من المادة 219 على أن " المتدخل الذي لولا مساعدته ما ارتكبت الجريمة يعاقب كما لو كان هو نفسه الفاعل".

وإذا كان القضاء العسكري الموجود في المنطقة هو من سيتولى النظر في هذه القضية كون الفاعلين هم من العسكريين سنداً للمادة 50 من قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية السوري رقم 61 لعام 1950، فإن ذلك لن يغير شيئاً من ناحية العقوبات التي ستفرض على الفاعلين وكذلك من ناحية التوصيف (التكييف) القانوني للجرم، كون أصول المحاكمات المقررة في القوانين السورية العامة هي الواجبة التطبيق أمام القضاء العسكري أيضاً (المواد 13، 23، 33 من قانون العقوبات العسكري).

9. توصيات:

إلى الأمم المتحدة:

أ. اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل حماية السكان في عفرين وعموم سوريا، والضغط على تركيا بوصفها قوة احتلال لتحمل مسؤولياتها القانونية في ضمان النظام العام والسلامة العامة، والحفاظ على القانون والنظام.

ب. الضغط على الحكومة التركية من أجل إيقاف عمليات التغيير الديموغرافي في عفرين ورأس العين/سري كانيه والمناطق الأخرى، والالتزام ببنود اتفاقية لاهاي لعام 1907، وتسليم إدارة تلك المناطق إلى سكانها الأصليين من السوريين/ات.

ت. اتخاذ تدابير فعالة لإيقاف تمدد "هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة سابقاً" المصنفة على لوائح الإرهاب في عفرين وباقي مناطق الشمال السوري، إذ اتخذ التنظيم المُصنف على لوائح الإرهاب هذه الجريمة كذريعة للتوغل في جنديرس وريفها، وسيطر على مقرات "الجيش الوطني السوري" في المنطقة.

إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي:

تفعيل العقوبات الصادرة بحق كيانات وقادة في الفصائل السوريّة المسلحة المتورطة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وتوسيعها لتشمل باقي المجموعات والأفراد المسؤولين عن الانتهاكات في الشمال السوري، بما في ذلك المسؤولين الأتراك الذين يديرون تلك المناطق بشكل فعلي.

وحدات جرائم الحرب في الدول التي تسمح تشريعاتها بمحاكمات وفق مبدأ الولاية القضائية العالمية، الآلية الدولية المحايدة والمستقلة IIIM، والمنظمات الدولية المختصة:

تكثيف العمل على توثيق انتهاكات جميع الأطراف، وخاصة تلك التي تحدث في عفرين وعموم الشمال السوري، والتي تستهدف مجموعات عرقية أو دينية أو اثنية بعينها.

لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا:

إصدار إحاطة حول حالة حقوق الإنسان في الشمال السوري، وخاصة في المناطق الخاضعة للسيطرة الفعلية التركية، ومن بينها عفرين ورأس العين/سري كانيه وتل أبيض وإعزاز والباب.

كما تطالب "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والحكومة السورية المؤقتة وجميع الهيئات السياسية المنضوية تحت مظلتها، تحمّل مسؤولياتها القانونية والسياسية والأخلاقية إزاء الجرائم المرتكبة في عفرين، وتدعوهم إلى التدخل من أجل وقف انتهاكات المجموعات المسلّحة التابعة لها ودعم مطالب السكان المحليين.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تمّ تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرّها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلّة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلّي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.

EDITOR@STJ-SY.ORG

WWW.STJ-SY.ORG

STJ_SYRIA_ENG